العنف الانتخابي وتأثيره على الانتخابات التشريعية في العراق ما بعد ٢٠٠٥

Electoral violence and its impact on legislative elections 2005 In Iraq after

أ. د. فلاح خلف كاظم*

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

Professor Dr. Falah Khalaf Kahzim Al-Zuhairi

Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

الملخص :

يهدف البحث تشخيص ظاهرة العنف الانتخابي التي رافق الانتخابات التشريعية العراقية بعد احداث عام ٢٠٠٣ ومتابعة تأثيراته على نتائجها ومألات الوضع السياسي في العراق بشكل عام، اذ يشكل العنف بكل انواعه مهددا" كبيرا" امام النشاطات الانسانية لأنه يحدد الحركة ويمنع النشاطات لا سيما السياسية منها، وهذا العنف ارتبط بالعنف السياسي الذي تظهر آثاره في البلدان الرخوة امنيا" والتي تشهد تحولات سياسية وانتقالات على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والعراق احد تلك البلدان الذي يشهد تحول ديمقراطي ترافقه تحديات امنية واجتماعية وسياسية اثرت على نتائج هذه العملية ومخرجاتها ، والعنف الانتخابي يعد من مصادر تلك التحديات .

الكلمات المفتاحية : العنف الانتخابي ، الانتخابات التشريعية، العراق

* falah.20.net@gmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the phenomena of electoral violence that accompanied Iraqi legislative elections following the 2003 events, and monitoring the influence of its findings on the political situation in Iraq is generally. This violence has been related to political violence, the impacts of which can be seen in countries with low security and that are undergoing social, economic, and political transitions. Iraq is one of the countries where a democratic transition was accompanied with security, social, and political difficulties, all of which influenced the process' outcomes. One of the roots of these difficulties is electoral violence.

Key words / electoral violence, legislative elections, Iraq

المقدمـــــة:

لا شك ان ظاهرة العنف لم تظهر في المجتمعات الانسانية بصورة مفاجئة ولم تكن وليدة الصدفة بل هي قديمة قدم البشرية إلا أن توفر البيئة الملائمة له في هذه المدة التاريخية هي التي ساهمت في بروزها بشكل واسع، وهذه البيئة ناتجة عن دوافع وأسباب مختلفة ما بين اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وتاريخية ونفسية وأسرية وإعلامية ساهمت جميعها في تزايد ظاهرة العنف في المجتمع العراقي مما كان له تداعيات خطيرة على أمنه وسلامته ، والعنف الذي رافق عملية الانتخابات في العراق ما بعد العام ٢٠٠٣ كان له تأثير مباشر وغير مباشر ومتعدد الابعاد تمثل في زعزعة ثقة المواطن بجدوى

الانتخابات والتشكيك بمصداقيتها ونتائجها فضلا عن تأثيراتها فيما يخص الجانب الامني وعزوف بعض المواطنين عن المشاركة فيها لدواعي امنية ناهيك عن تأثيراتها على ثقة المواطن بقدرة الاجهزة الامنية في تأمين بيئة آمنة للانتخابات وهذه العوامل مجتمعة اثرت على مجمل عملية الانتخابات ونتائجها .

هدف البحث:

تستهدف الدراسة الآتي:

١. التأكيد على ان ظاهرة العنف الانتخابي هو نوع من انواع العنف المرتبط بالعمل السياسي .
٢. معرفة العوامل والاسباب الكامنة والظواهر المؤدية لاندلاع العنف الذي يرافق الانتخابات .
٣. معرفة اساليب وادوات العنف الانتخابي.
٤. التعرف على اثار هذا النوع من العنف على عملية التحول الديمقراطي في العراق لا سيما انه يستهدف مرحلة مهمة من مراحل الانتخابات فيها.

أهمية البحث :

تأتي أهمية الدراسة من انها تحاول استكشاف ظاهرة العنف الانتخابي بكل أثارها وتبعاتها والتي تعد احد مهددات العملية السياسية العراقية ومستقبلها، لأنها تضع العراقيل والكوابح امام عملية التداول السلمي للسلطة والتي تعد احد اهم مرتكزات التحول الديمقراطي وحجر الزاوية في استمرارية النظام السياسي بشكل عام .

إشكالية البحث :

يشكل العنف الانتخابي ومخرجاته معوقا" وكابحا" امام التطور السياسي ومساراته في العراق لأنه يحرف مسار الانتخابات ونتائجها ويزيد من شكوك الناخبين والمنتخبين بمألات ونتائج الانتخابات برمتها، وتتفرع عن الإشكالية الرئيسة الأسئلة الآتية:

- ما العنف الانتخابي؟
- ما سمات وادوات هذا النوع من العنف؟
- ما آثار ونتائج العنف على الانتخابات التي جرت في العراق ما بعد عام ٢٠٠٥ ؟

فرضية البحث :

انطلقت فرضية الدراسة من ان توفر البيئة المناسبة والآمنة للانتخابات يشكل ضمانة اكيدة لنجاح العملية السياسية برمتها وتكون مخرجاتها ونتائجها مقبولة على مستوى الناخبين والمنتخبين وعليه المساهمة في ضمان انتقال وتحول ديمقراطي سلس ومقبول .

منهجية البحث : تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي لمعرفة مدخلات ومخرجات وأبعاد واثار العنف الانتخابي الآنية والمستقبلية ، كما وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على اساس تفسير وتفكيك العناصر المكونة للظاهرة ودراستها بشكل دقيق ومن ثم توظيف المعلومات ومعطيات التاريخ في عرض النتائج.

حدود البحث :

حدد نطاق البحث في العراق للمدة من ٢٠٠٥ تاريخ اول انتخابات عراقية لغاية ، آخر انتخابات عام٢٠٢١ .

هيكلية البحث :

الدراسة قسمت الى ثلاث محاور ، تضمن الاول المفاهيم والمصطلحات التي وردت في البحث ، اما الثاني فقد بحث التنظيم الدستوري للانتخابات العراقية ما بعد ٢٠٠٣، أما المحور الثالث ناقشنا انعكاسات وآثار العنف الانتخابي على العمليات الانتخابية منذ عام٢٠٠٥ ولحد انتخابات عام ٢٠١٨ ، هذا فضلا عن المقدمة والخاتمة والتوصيات .

المحور الاول : المفاهيم والمصطلحات

أولا : العنف : العنف لغة : الشدة , وهو ضد الرفق واللين [١] ، ويشير مفهوم العنف الى استخدام القوة المادية او التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر وإتلاف ممتلكات الأشخاص, وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا) [٢] ،العنف كظاهرة وواقعة عرفتها البشرية والمجتمعات الانسانية خلال مراحلها الزمنية المختلفة وهو بصور واشكال وانواع مختلفة وتكتنفه اسباب متداخلة وعديدة ،وهذا جعل موضوع العنف يحظى باهتمام مختلف الباحثين والدارسين ومن مختلف المدارس الفكرية والبحثية لما له من اثار آنية ومستقبلية تؤثر على مستقبل الشعوب ، وهناك ثلاثة اتجاهات اساسية في تعريف العنف يمكن الاشارة اليها: [٣]

الاتجاه الاول: يركز على الاستخدام الفعلي للقوة المادية بقصد ألحاق الاذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وبذلك فان مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الاستخدام الفعلي للقوة المقرونة بأدوات مادية بغرض الحاق اذى وضرر بالأخرين وتخريب ممتلكاتهم .

اما الاتجاه الثاني: فهو مطورا وموسع للاتجاه السابق ،اذ ينصرف مفهوم العنف ليشمل التهديد باستخدام القوة الى جانب الاستخدام الفعلي لها .

والاتجاه الثالث: يطلق عليه (العنف الكلي) ، اذ ينظر الى العنف باعتباره مجموعة اختلالات وتناقضات كامنة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ويطلق عليه (العنف البنائي) والسبب يعود لغياب الاندماج والتكامل داخل المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية وعدم اشباع حاجات ابناء المجتمع الاساسية والمحاولات الانفصالية من بعض فئات المجتمع ، وهناك من يرى ان العنف الهيكلي ومخرجاته هي التي تؤدي الى وجود الصراعات الاجتماعية الممتدة وهي صراعات متجذرة في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات ،اذ تتشعب القضايا الفرعية المرتبطة بها وتتداخل ابعادها الداخلية والخارجية ، كما تتميز باستمرارية حالة العداء والتوتر في شكل ازمات حادة واعمال عنف مسلحة [٤] وقد اطلق البعض على هذا النوع من العنف اسم(العنف الخفي) لأنه مستتر وكامن في بنى المجتمع [٥] .

ثانيا : العنف السياسي : على الرغم من اختلاف الباحثين بشان ظاهرة العنف السياسي وفي تحديد نوعية الاهداف وطبيعة القوى المرتبطة به الا ان هناك شبه اتفاق على ان العنف يصبح سياسيا عندما تكون اهدافه او دوافعه سياسية ،[٦] وهنا عرف(شارل ريفيرا) العنف السياسي بانه(الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الافراد لألحاق الاذى بالأخرين والضرر بممتلكاتهم) [٧]، فقد تمارس الحكومة العنف بغرض حفظ النظام وحماية المجتمع وتحقيق السلم الاهلي وهذا يعني ممارسة السلطة للعنف بجانبه الشرعي بقصد حفظ النظام ، وقد تمارسه السلطة السياسية لغاية إخضاع خصومها , وضرب القوى التي تمثل تحديا لها وقد تلجأ القوى المعارضة الى العنف السياسي بقصد الحصول على السلطة، وهنا ندخل في مفهوم الصراع السياسي، فكيف يمكن التمييز بينه وبين العنف السياسي ؟ المعروف ان جوهر السياسة هو الصراع فليس هناك من سلطة سياسية واحدة لا تتضمن أشكالا معينة من الصراع ولو بدرجات متفاوتة ، وتتحدد مستويات الصراع بحجم القوى التي تحشّدها كل من الأطراف المتصارعة والنظام السياسي المتوازن هو ذلك القادر على ضبط التنافس والتصارع بين شتى القوى وتكييف بنيته وسلوكه بما يتلاءم وتطور هذه القوى الفاعلة حتى يتمكن دائما من اداء دور الحكم بينها [٨].

إن مفهوم الصراع قائم على المنازلة مع طرف آخر , واستخدام مصادر القوة التي تحقق بموجبها الانتصار في جولاته , بما فيها العناصر المادية والمعنوية وما يتفرع عنهما وهو يهدف الى تحقيق التفوق على الآخرين وإخضاعهم للسيطرة والتحكم والتوجيه وإملاء الإرادة عليهم , ولا يتم الصراع إلا لتحقيق أهداف معينة , اذ لا يتم الصراع من أجل الصراع ذاته , بل إن الصراع مجرد وسيلة من الوسائل لتحقيق أهدافه , وهو إحكام

السيطرة وتوجيه الآخرين , والحصول على الثروة وتحقيق المكانة التأثيرية في الحياة , والاستحواذ على القوة بكل عناصرها , وإملاء الإرادة على الجميع ، وللصراع نوعين أساسيين من الاسباب هما :أسباب حقيقية خفية لا يتم إعلانها , وإنما يعرفها فقط مشعل الصراع , والأخرى أسباب علنية يتذرع بها لنشوب الصراع ويتم استخدام الأسباب العلنية للتخفى بها والتستر خلفها ، وبذلك يمكن القول بأن الصراع حالة استنفار القوة والاعداد لكسب جولاته وتحفيز المهارات الأساسية في إدارة الصراع , وهو تباري بين الأطراف المتصارعة , كل يستخدم الحيل التقليدية والابتكارية التي يتوصل إليها وهو ما يحتاج الى تحديد أبعاد هذا الصراع من خلال معرفة أطرافه [٩] ، وبذلك يتضح ان الصراع كمفهوم اوسع من العنف , اذ تتعدد اشكال الصراع وصوره وآلياته وهنا يعد العنف صورة او آلية من آليات الصراع وفي إدارته ، والعنف السياسي نوعان :

١- رسمي وهو العنف الذي تمارسه السلطة تجاه معارضيها في المجتمع وتتمثل اشكاله في الاعتقال لأسباب سياسية والحبس والاعدام ،واستخدام القوة من جانب الامن والجيش واحيانا ممارسة التصفية الجسدية ضد بعض العناصر المناوئة [١٠] .

٢- وهناك عنف غير رسمي ، وهو العنف الممارس من قبل المجتمع او قطاعات منه بغية تحقيق تغيير في السلطة او من اجل تحقيق اهداف المجتمع والفئات داخله وغالبا ما تتمثل هذه الحالات في ممارسة الضغوط والتأثير على النظام السياسي لأجل الاستجابة لمطالب فئوية او عامة تخص المجتمع باسره او لإجباره على العدول عن قرارات سياسية اتخذها او يزمع اتخاذها [١١] ، وتتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي كما تتباين الاهداف السياسية التي تسعى لتحقيقها ، ولذا يمكن فهم حركة العنف السياسي بين القوى

التي تمارسه والقوى المستهدفة به ،وهنا وضع عدد من الباحثين مؤشرات أساسية للعنف السياسي هـــي كالآتي :

١- العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان , ويشمل الأحداث غير المنظمة , كالتظاهرات المعادية للحكومة وأحداث الشغب والإضرابات .

٢- العنف الثوري , ويتضمن الأعمال العنيفة المنظمة , التي تشارك فيها قطاعات أوسع من المواطنين , كالثورات وحملات التطهير .

٣- عمليات التآمر والتخريب , وتتضمن أعمال العنف المنظمة التي تتسم بدرجة من السرية , كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات، وبذلك نقول ان ظاهرة العنف السياسي ظاهرة مركبة ومعقدة ومتشعبة ومتداخلة تنتج عن جملة اسباب وعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية ،ويندرج تحت كل سبب من هذه الاسباب عوامل عدة منتجة لظاهرة العنف السياسي [١٢] .

وما يعنينا بالدرجة الاساس البواعث السياسية التي تقف وراء الكثير من اعمال العنف السياسي ومن بينها القهر والاضطهاد السياسي الذي تعاني منه بعض الافراد والجماعات والاقليات والتي لا تستطيع التعبير عن آرائها لذلك تلجأ للعنف كسبيل الثأر لنفسها فضلا عن ذلك عدم الاندماج الوطني (التعددية المجتمعية) اذ اثبتت الدراسات بوجود علاقة بين عدم الاندماج الوطني والعنف السياسي، فكلما تزايد اشكال عدم الاندماج الوطني في المجتمع تزايد العنف السياسي والعكس صحيح ، كما ان فقدان الشرعية السياسية يشكل دافعا الى ممارسة العنف حتى يكتسب الشرعية التي يفتقد اليها الا ان اكتساب هذه الشرعية بالقوة بدل الرضا الجماعي يفرض على الحياة السياسية تكاليف باهضه، وترمي ممارسة العنف السياسي الى تحقيق اهداف تختلف من موقف لآخر ومن

حالة لأخرى طبقا لاختلاف الفاعل ولما كانت اهداف ومصالح ورغبات الافراد والجماعات تختلف فانه ليس من السهل اصدار احكام قيمية حول شرعية السلوك العنيف من عدمه لان ما يكون غير شرعي بالنسبة الى مستهدفين بالعنف قد يكون شرعيا بالنسبة الى الممارسين له ويعود ذلك الى اختلاف الجماعات من حيث طبيعة اطرها المرجعية وقيمها الثقافية واختلاف الدوافع والاهداف الكامنة وراء ممارسة العنف. (١٣)

ونخلص مما تقدم الى تحديد سمات العنف السياسي وهي الآتية:

١- انه يتضمن استخدام القوة من اجل انجاز هدف سياسي.

٢- قد يصدر من قوى رسمية او غير رسمية.

٣- يكون ذات صفة شرعية او غير شرعية.

٤- مؤثراته مادية او معنوية او كلاهما.

٥- يتأثر باعتبارات ايديولوجية .

٦- ممكن ان يكون ظاهر اوقد يكون خفي مثل العنف الهيكلي. (١٤)

ثالثا: العنف الانتخابي : العنف الانتخابي هو في الاساس شكل من اشكال العنف السياسي ، يوظف الفاعلون في اطاره الاكراه بطريقة فاعلة لخدمة مصالحهم او تحقيقا" لمآرب سياسية محددة ، ومثلما تكون المجتمعات المعرضة لان تشهد عنفا انتخابيا فهي عرضه لأنواع اخرى من العنف السياسي، ويتميز العنف الانتخابي عن اعمال العنف الاخرى الشائعة في طبيعة اهدافه ، اذ يسعى للتأثير على سلوكيات الناخبين او المرشحين او المسؤولين او الاطراف الاخرى المشاركة في العملية الانتخابية او التأثير في نتائجها ، كما ان اعمال العنف قد تندلع في أي مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية ، ويعرف

العنف الانتخابي على" انه اعمال الاكراه او التخويف او الحاق الاذى الجسدي او التهديد بذلك والتي ترتكب بغية التأثير على نتائج الانتخابات او التي تنشا في سياق التنافس الانتخابي" [١٥] ، وعند ارتكاب هذه الاعمال او التهديدات بها بهدف التأثير على الانتخابات فقد يوظف العنف للتأثير فيها وفي آلياتها وعملياتها مثل الجهود الرامية الى تأخير الاقتراع او تعطيله او تحييده عن مسار وللتأثير في نتائجها وتحديد هوية الفائزين في السباق الانتخابي الذي يتسم بشدة التنافس على شغل منصب سياسي او تامين الموافقة او عدم الموافقة على قضايا الاستفتاءات [١٦] . كما يعرف بانه" استعمال مصادر القوة او التهديد بها باي شكل من الأشكال للإساءة الى اشخاص او ممتلكات ضمن اطار عملية الانتخابات" [١٧] كما يتضمن العنف الانتخابي اعمال اخرى مثل: تصفية المعارضين وعمليات الاغتيال او اشتباكات بالأيادي بين افراد الاحزاب والقوى المتنافسة ، وتهديد واكراه وتخويف المعارضين او الناخبين او مسؤولي الادارة الانتخابية ، فضلا عن استهداف مقرات حفظ صناديق الاقتراع وحرقها وارباك الوضع الامني يوم الانتخاب والتلاعب بنتائج الانتخابات ومحاولة تمزيق أوراق وصور وبوسترات الدعاية للمنافسين، تحزيب دوائر الدولة لدعاية محددة، استثمار أموال الدولة في دعاية محددة، وغيرها من اعمال العنف، كما تأثر طريقة ادارة وتخطيط وتصميم وتنفيذ عملية الانتخاب كثيرا في اندلاع اعمال العنف ، ولفهم العنف الانتخابي بشكل افضل لابد من فهم جذوره المحتملة التي تشمل: "الانقسامات الاجتماعية العميقة ، ووجود تاريخ من العنف السياسي ، وخطورة الانتخابات الخاضعة للمراقبة ، وضعف مؤسسات الدولة ، والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والفساد " فضلا عن ضعف واختراق الدستور [١٨] .

معظم الدراسات تؤكد ان الانتخابات ليست سببا جوهريا لأثارة العنف ، بل تشكل في الواقع خيارا بديلا عن العنف عندما تجد مصداقية من جانب المواطنين ، بما ان المراد منها هو حسم التنافس على السلطة بطريقة سلمية وجامعة ، الا ان اسباب الصراع غالبا ما تكمن في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخلافية المتجذرة وفي توزيع السلطة بين قوى المجتمع المختلفة التي تؤثر فيها عملية الانتخابات [١٩] ، وهذه العملية عندما تكون ناجحة تقدم سبلا" لتوجيه النزاع نحو حوار بناء قائم على الاحترام وقواعد مشتركة لاختيار الممثلين الموثوقين من الشعب ممن يستطيعون شغل مناصب في مؤسسات تنفيذية او تشريعية ، كما تعد الانتخابات في جوهرها وسيلة بالغة الاهمية لإدارة النزاع عبر محاولات وعمليات صنع القرار السليمة التي يضطلع بها الفائزون ، تنفيذا للمبادرات والبرامج السياسية الواعدة ، ويحظى الخاسرون بفرصة العمل كمعارضة مخلصة وفرصة المحاولة مجددا في انتخابات مستقبلية ، ومن ناحية ثانية ، فان العمليات الانتخابية تحديدا ليست سوى مناقشات ومنازلات للاحتفاظ بالسلطة السياسية او السعي لاكتسابها ولان المرشحين والاحزاب يبرزون الاختلافات الاجتماعية اثناء الحملات الانتخابية طمعا في الحصول على مساندة الشعب ، مما يخلق انكشافا لتصعيد النزاع الى عنف لا سيما عندما يتبع المرشحون منهجا متطرفا لحشد الدعم ، وحينما تسعى الاحزاب والفصائل المتناحرة للحصول على الاصوات وتامين مناطق النفوذ واضعاف معارضيها في اطار جهودها الرامية للوصول للسلطة او الاحتفاظ بها ، اما اثناء الفعالية الانتخابية ، فيطرأ احيانا ارتفاع حاد ايضا في مستوى العنف في الايام التي تسبق يوم الانتخاب ، بينما تظل امكانية تجدد العنف قائمة عقب التصويت حينما تبرز مزاعم بوقوع التزوير والفساد ، او حينما ينزل اولئك الرافضون لنتائج الانتخابات الى الشارع ، وفي

اسوء الحالات الطعن في النتائج ،[٢٠] وهكذا يتضح لنا العمليات الانتخابية اما ان تسهم في احلال السلم واما ان تكون عاملا محفزا لنشوب النزاع (العنف).

لم يتفق الباحثون على الاسباب الاساسية للعنف الانتخابي ، الا انهم حددوا عناصر تعد جوهرية في هذا الصدد وهي كالآتي : [٢١]

١- **مسارات وسياقات التحول الديمقراطي** : وهي ذات اهمية بالغة في تقييم الطرق التي تكون فيها مجريات العمليات الانتخابية حافزا للعنف ، فاغلب البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية من نظام استبدادي او حكم الحزب الواحد الى انظمة قائمة على التعددية الحزبية ، تعد انظمة متحيزة او غير راسخة ، وقد تكون عرضة للنزاع بصفة خاصة او ميالة اليه بسبب حالة عدم اليقين في الانتقال الذي تشهده هذه المجتمعات .

٢- **ترسيخ الديمقراطية** : هذه البلدان تبقى عرضة للصدمات وتتطلب تأكيد وتجذير اسس الديمقراطية بشكل اكبر من اجل بناء المرونة في النظام ، وتعد الانتخابات نقطة حاسمة لتحقيق الانتقال الديمقراطي وفي تطبيق اتفاقات السلام، لان هذه المجتمعات تكون عملية نزع السلاح فيها غير مكتملة ، وان الرافضين لبنود السلام قد يواصلون نشاطاتهم بسبب ان الانقسام والعداء الاجتماعي متجذر وراسخ فيها ، فضلا عن ان آثار ومخلفات الحرب تظل قائمة ومؤثرة .

٣- **تأثير النظام الانتخابي** : هناك عامل اخر بارز واساس يحفز الاتجاه نحو العنف الانتخابي، يتمثل في التأثير الكبير الذي تتركه انواع محددة من النظم الانتخابية على ادارة النزاع، لذا يرى المختصون ان النظام الانتخابي بوصفه

عاملا حاسما يقتضي التحليل لأن هو الذي يضع قواعد اللعبة وفي ضوئها تتم عملية الانتخاب .

٤- **طبيعة المنافسة السياسية والانتخابية :** تشكل مصدر اخر مهم من مصادر العنف الانتخابي من حيث غاية التنافس ،اذ ان النظام الانتخابي هو الذي يتم فيه ترجمة الاصوات الى مقاعد او مناصب معينة ، وهناك تصور سائد بان البلدان التي تشهد انقسامات اجتماعية على اسس عرقية او دينية او غيرها ، افضل نظام للانتخاب لها هو نظام التمثيل النسبي لأنه يساعدها في الحصول على تمثيل في السلطة التشريعية ، ولكن هذا لا يمنع من البحث في النظم الانتخابية الاخرى ومدى امكانية تسخيرها والاستفادة من آلياتها بالقدر الذي يخدم عملية الانتخاب. وهناك من حدد اسباب اخرى قد تسهم في تصاعد العنف الانتخابي منها الآتية : [٢٢]

١- الحوارات الانتخابية تدفع المنافسين في الانتخابات لاتخاذ مواقف تزيد من الاختلافات بين الأحزاب المتنافسة ومن يدعمها، وحملات الأحزاب السياسية غالباً ما تستخدم خطابات حماسية لتشويه سمعة المنافسين.

٢- ان إدارة الانتخابات بطريقة فاعلة ومحايدة يمكنه إشاعة الثقة بين المواطنين (والمرشحين السياسيين) ، ولكن في حالة غيابها يمكن أن يكون عامل مساهم في ترسيب العنف الانتخابي، والديموقراطيات الانتقالية غالبا ما تفتقد لمثل هذا النوع من الادارة ولذلك تنتشر فيها ظاهرة العنف الانتخابي.

المحور الثاني: التنظيم الدستوري للانتخابات العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣

تمثل قواعد الدستور والقانون في الدول المدنية الحديثة المرجع الاساس التي يمكن عن طريقها فهم وتفسير عملية تناوب السلطة السلمي فيها بشكل عملي ، وتختلف الدول في تحديدها لنظامها الانتخابي بحسب واقعها الاجتماعي وظروفها السياسية، فضلا عن مستوى الوعي السياسي للجماهير ومدى تجاوب أنظمة الحكم مع الإرادة العامة للمواطنين والتزامها بالمبادئ الديمقراطية كل ذلك له الأثر الفعال في تحديد النظام الانتخابي لكل دولة [٢٣] ، والدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ نص على ان "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة , نظام الحكم فيها جمهوري نيابي –برلماني ديمقراطي) [٢٤] نستخلص من متن القاعدة الدستورية ان واضعي الدستور اطروا شكل وطبيعة النظام السياسي بانه نظام (ديمقراطي – نيابي –اتحادي) , وفيما يتعلق بتنظيم عملية تداول السلطة ورد الآتي :

اولا / انتخاب السلطة التشريعية (اعضاء البرلمان): بموجب المادة (٤٩) من الدستور يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب الذين يمثلون الشعب العراقي بأكمله، بنسبة واحد لكل مائة الف نسمة ، وعملية الانتخاب تتم بطريقة عامة وسرية ومباشرة ، وتتم مراعاة تمثيل مكونات الشعب فيه [٢٥] ومن شروط عضوية المجلس ان يكون عراقي الجنسية وكامل الأهلية أتم (٢٨) ثمانية وعشرين سنة من عمره وغير محكوم بجنحة او جناية وغيرها [٢٦] ، ومدة الدورة الانتخابية أربع سنوات ،اما سلطات المجلس فهي الرقابة والتشريع واقرار الميزانية وانتخاب رئيس للجمهورية فضلا عن اختصاصات اخرى، وعلى صعيد ذي صلة ان دستور ٢٠٠٥ النافذ وبموجب المادة (٦٥) منه اكد على وجود

مجلس يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم يسمى (مجلس الاتحاد) لكن الى الان لم يتم تشكيل هذا المجلس .

ثانيا/ انتخاب السلطة التنفيذية : تتألف هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ،الاول يتم انتخابه من مجلس النواب، ويمكن تلخيص اختصاصاته بتمثيله لسيادة البلاد وضمان الالتزام بالدستور ، فضلا عن حقه إصدار العفو والمصادقة على توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمصادقة على القوانين التي يصدرها مجلس النواب... الخ ، أما مجلس الوزراء فهو المسؤول التنفيذي والمخطط للسياسة العامة للدولة ورئيسه هو القائد العام للقوات المسلحة ، كما انه المسؤول عن اقتراح مشروعات القوانين ، وإصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين ، وإعداد مشروعات الموازنة وخطط التنمية ، والتوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين الموظفين الكبار في الدولة والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها [٢٧] ، وبموجب المادة (٧٦) الخاصة بمجلس الوزراء، فان رئيس الجمهورية يقوم بتكليف من اختارته الكتلة النيابية الاكثر عددا" لتشكيل الحكومة وخلال خمسة عشر يوما ، واذا اخفق المكلف في تشكيل الوزارة يقوم عندئذ رئيس الجمهورية بتكليف مرشح آخر ، والذي يقوم بعرض اسماء اعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على المجلس لغرض نيل الثقة ، ويتطلب الحصول على ثقة المجلس الأغلبية المطلقة . [٢٨]

ثالثا / انتخاب اعضاء مجالس المحافظات : المحافظات العراقية بموجب القوانين تتكون من اقضية والاقضية تتكون من نواحي والنواحي تتكون من قرى، أما من يتولى ادارتها فهي المجالس التي يتم انتخابها من قبل سكان هذه المحافظات، وهذه المجالس كانت تحظى (قبل ان يتم تجميد عملها عام ٢٠١٩ بسبب الاحتجاجات الشعبية) بصلاحيات

ادارية ومالية واسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية، ويتولى المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة ادارة شؤونها في الوقت الحالي . [٢٩]

رابعا / المفوضية العليا المستقلة للانتخابات * : لا شك ان انتقال العراق نحو الديمقراطية تطلب اللجوء الى آليات يؤدي الاخذ بها الى تفعيل التمثيل السياسي، وذلك عبر اجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تعبر عن ارادة الشعب في اختيار حكامه، فما تحقق في العراق فعلا هو تطور نوعي كبير ، اشار اليه الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، عبر استحداثه هذه المفوضية لتتولى شؤون الانتخابات بوصفها هيئة مستقلة، والتي تؤدي دورا هاما في تعزيز الاستقرار لاسيما في مرحلة التحول الديمقراطي التي يشهدها العراق، عن طريق ما تقوم به هذه المؤسسة من ادارة عمليات الانتخاب التي يستطيع الشعب بوساطتها التعبير عن رأيه في اختيار من يمثله ، ونفذت واشرفت هذه المفوضية على العديد من الانتخابات سواء على مستوى مجالس المحافظات او على مستوى الانتخابات العامة ، ، هذا فضلا عن الدور الرقابي الذي تمارسه كل منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ومراقبو الكيانات السياسية المشاركة بالعملية الانتخابية ورقابة وسائل الاعلام المختلفة وفقا للمعايير الدولية [٣٠] ، واستنادا الى احكام البند (الثالث عشر) من المادة (١٠) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩، نصت المادة (٥) من النظام الداخلي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على ان يمارس مجلس المفوضين عددا من الصلاحيات التي تكفل لها ممارسة عملها بمهنية [٣١] .

المحور الثالث/ انعكاسات وآثار العنف الانتخابي على العمليات الانتخابية:

تنوعت مظاهر العنف المرافق للعمليات الانتخابية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ما بين قتل او تهديد المرشحين وجمهور الناخبين على حد سواء او تزوير نتائج الانتخابات او القيام بأعمال عنف مسلحة هنا وهناك او حرق صناديق الاقتراع وغيرها ، وجميعها اثرت على حسن سير عملية الانتخاب وهذا مسار الدراسة الآن :

ان مجرد اجراءات الانتخابات بحد ذاته لا يعد ضمانه كافية لتمتع الشخص او الحزب بالشرعية السياسية ، والقدرة على مواجهة العنف والصراعات بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار السياسي ، ولأجل تحقيق التناوب السلطوي على نحو سليم يتطلب اجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ، علما ان ذلك ليس كافيا لضمان استقرار نظام الحكم في أي دولة ما لم يتمكن النظام وعبر مؤسساته واجهزته المختلفة الوفاء ولو بالحد الادنى من المطالب الشعبية .

ان تفسير ظاهرة العنف الانتخابي في العراق لا يمكن ان تتضح عمليا" دون تأكيد حقيقة ان التنوعات القومية والاثنية والدينية لها دور مهم واساسي في جعل الانتخابات واحدة من المعارك المختلفة التي تخوضها تلك الجماعات بحثا عن تعزيز مكاسبها ومكانتها على الصعد كافة .

اذ شهد العراق طيلة السنوات الماضية وخلال مرحلة التحول الديمقراطي تنافسا" سياسيا" وتوترات اجتماعية جعلت من العمليات الانتخابية محل شكوك في شرعيتها ولم تسلم أي دورة انتخابية منذ عام ٢٠٠٥ من اتهامات التزوير والخروقات ومطالبة الكتل الخاسرة بالعد اليدوي ومن ثم ادخال البلد في دوامة الصراعات والازمات لتنتهي هذه العملية بتوافقات وتوزيع المناصب الحكومية حسب المحاصصات القومية والطائفية ،

واول مؤشرات تصاعد العنف الانتخابي تتمثل في ما تعرض له المرشحون والناخبون على حدا سواء من تهديدات مختلفة ، فمع بداية العمليات الانتخابية في العراق عام ٢٠٠٥ انخرط المرشحون في حملات انتخابية واسعة النطاق وتنظيم تجمعات انتخابية حاشدة ، لكن هذا الامر لم يسلم من العنف ،فقد تعرض العديد من المرشحين للتهديد بالقتل والتصفية الجسدية من قبل جماعات مسلحة مجهولة ، وارتفع عدد المرشحين الذين قتلوا قبل التصويت في الانتخابات عام ٢٠٠٥ الى خمسة مرشحين، فضلا عن اعتقال عدد مرشحين انصار السيد (مقتدى الصدر) في اثناء مشاجرة في تجمعات انتخابية .

وتتعرض النساء في العراق الى مختلف اشكال العنف ويأتي العنف السياسي في مقدمة ذلك ليسلبها الحق في التعبير عن رأيها السياسي او حتى التعبير عن رغبتها في تحقيق مكاسب سياسية او تولي الادوار القيادية في البلاد، ويعد العنف الانتخابي المثال الابرز لهذا العنف فهو يكون في مدة زمنية معينة وبأدوات ملفته للانتباه كالوصمة الجنسية او التحرش الجنسي او حتى العنف الاقتصادي او الاعلامي بغية التأثير على استعدادها وانخراطها في عمليات الترشح والحملات الانتخابية، وعلى الرغم من بروز هذا النوع من العنف الا انه ليس الشكل الوحيد فالعلاقات العائلية تعد المحدد الاول في المشاركة السياسية للمرأة ، اذ ان مشاركتها تخضع لتقييم رجال العائلة ومدى تقبلهم لان تشارك في احزاب سياسية او جمعيات او مجتمع مدني كذلك عدم وجود تدابير امنية وعدم الاهتمام بالتوصيات والالتزامات الدولية الساعية لمشاركة نسائية ، والاهم من ذلك ان الارادة السياسية العراقية تمارس عنف سياسي واضح تجاه مشاركة المرأة سياسيا ، وكثيرا ما تخضع المرأة الناشطة سياسيا في العراق الى حملات ترهيب وتشهير وحتى القتل المستهدف ، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٨ وقعت العديد من المرشحات ضحايا

حملة افتراء وتشويه سمعة وتعرضت الناشطات المشاركات في تظاهرات(البصرة) للترهيب والمضايقة على المواقع الالكترونية وواجهن القتل، وهنا تؤدي السياسات الحكومية اهمية خاصة في اقرار تمكين النساء والمشاركة بين الرجال والنساء وازالة العقبات القانونية التي تحمل تمييزا واضحا ضد المرأة، اذ ان الحكومات العراقية قادرة على دفع المرأة الى مراكز القيادة [٣٢] .

وبالعودة الى الانتخابات العراقية ففي عام ٢٠٠٥ : فقد رصد تقرير صادر عن لجان الامم المتحدة التي راقبت الانتخابات عن وجود نقاط ضعف ومخالفات شابت هذه العملية، وأوضحت في بيان أصدرته عن خلاصات تقييمية اشارت احداها، وهي المتعلقة بالتصديق على الاحزاب السياسية والتحالفات والمرشحين، إلى ان المفوضية اعتمدت نظاما محددا للحملة الانتخابية ، ولكن على الرغم من ذلك لم يكن هناك أي دليل على انزال عقوبات بشأن أي انتهاك لقاعدة السلوك الخاصة بالكيانات السياسية ، وأضاف ان اهم نقاط الضعف والخلل الموجود في الاطار القانوني لتنظيم المنافسة الانتخابية كانت في انعدام الشروط والاليات التي يمكن ان توفر حد ادنى من المساواة في المعركة الانتخابية، وأشارت خلاصات تقارير اللجان المنبثقة عن الامم المتحدة الى انه لم يكن هناك أي دعم مالي قد يؤدى الى حالة من شروط المساواة بين المتنافسين ولم يتم سن اية انظمة او لوائح لضبط مصادر ووجهات الدعم المالي الخاص ولم يتم تحديد سقف الانفاق على الحملة الانتخابية، كما انتقدت عمل المفوضية لأنها لم تفرض اي شروط للمسألة او رفع التقارير التي قد تضمن الحد الادنى من الشفافية في عملية التمويل والانفاق السياسي والانتخابي، وأكد البيان ان لجان الامم المتحدة أوضحت ان المدة الزمنية المخصصة للحملات الانتخابية كانت قصيرة جدا، وأنه من الصعب القول ان المرشحين استطاعوا ابلاغ آرائهم ومقترحاتهم بحرية او ان الناخب كان بإمكانه ان يقوم حقا باختيار مبني على المعرفة ، كما توصلت الى ان الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات

والاعلام نشرت قاعدة للبث الاعلامي في وقت متأخر وبطريقة مرتبكة مما ادى الى صعوبات في تطبيق هذه القاعدة ، وأكدت الخلاصة التقييمية ان السلطات الانتخابية كان عليها ان تختار عددا من الخيارات الصعبة في تعاملها مع الشكاوى الانتخابية اذ قامت بموجب الاجراءات بفرض الغرامات والغاء الآلاف من اوراق الاقتراع المزورة متجنبة بذلك عمليات تزوير واسعة النطاق [٣٣]. الإجراءات الأمنية التي رافقت الانتخابات العراقية لم تمنع حدوث أعمال عنف أودت بحياة العشرات ، وألقت عمليات العنف بظلالها على الانتخابات، إذ تحدثت مصادر أمنية عراقية عن استشهاد ٣٨ شخصا على الأقل وإصابة أكثر من مائة، وذلك في سلسلة تفجيرات وأعمال عنف شملت سقوط قذائف على بعض المراكز الانتخابية في البلاد، غير أن الحكومة وقتها قللت من تأثير هذه الانفجارات على سير عملية الانتخاب ، معتبرة أن المواطن العراقي "يتحلى بالنضج الكافي ويدرك أهمية صوته". وأضاف أن "هذه الخروقات مجرد أصوات لتخويف المواطنين لكن الشعب العراقي سيتحدى ذلك، سترون أن هذه الأصوات لن تؤثر على معنويات العراقيين"، مجددا دعوته للعراقيين إلى المشاركة في الانتخابات بكثافة. [٣٤]

وفي انتخابات عام ٢٠١٠ نالت اعمال العنف مأخذها من عدد من المرشحين فقد قتل عدد من المرشحين للانتخابات سواء العامة او انتخابات المجالس المحلية ، فقد قتل مرشح عن قائمة الوحدة الوطنية بالرصاص خارج منزله في مدينة الموصل بشمال العراق ، وفي بغداد قتل مسلحون مرشح عن الحزب الاسلامي قرب منزله بعد جولة انتخابية، وقتل مرشح آخر عن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بالرصاص في قرية قرب ناحية مندلي في محافظة ديالى شمالي بغداد أيضا بعد جولة انتخابية [٣٥]، ورغم ذلك جرت عملية التصويت وسط إجراءات أمنية مشددة، ووقوع أعمال عنف في مناطق مختلفة، فقد أفاد مصدر أمني في شرطة كركوك بمقتل امرأتين من عائلة واحدة في انفجار عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق أثناء توجه العائلة المكونة من خمسة أفراد إلى أحد المراكز الانتخابية في قضاء الدبس غرب كركوك. وأدى هذا إلى عزوف عدد من الناخبين

عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع التي أصبحت شبه خاوية عقب تفجيرات ذلك اليوم ، وفي قضاء (بيجي) حاول انتحاري يرتدي حزاما ناسفا، "اقتحام مركز انتخابي في القضاء فقام شرطي بالإمساك به لمنعه من اقتحام المركز ففجر حزامه الناسف، مما أسفر عن مقتله هو واستشهاد الشرطي وشخص آخر بالقرب منهما، وإصابة تسعة أشخاص آخرين بجروح"،. كما اصيب ستة صحافيين جراء انفجار عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق في منطقة الحي العربي شمال الموصل، وذلك أثناء مرور حافلة كانوا على متنها، ولم يجر الاقتراع في بعض أجزاء البلاد مثل ما جرى في محافظة الأنبار، بسبب التمرد المتنامي الذي يقوده مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة الارهابي . [٣٦]

تميزت انتخابات العراق عام ٢٠١٨ بتصاعد العنف الانتخابي ليصل الى حد الاقدام على حرق صناديق الاقتراع بتاريخ ٢٠١٨/٦/١١ في موقع تابع لوزارة التجارة خزنت فيه مفوضية الانتخابات صناديق الاقتراع في حي الرصافة الذي يمثل نصف أصوات بغداد، وجاء الحريق في ظل تشكيك متنام من أطراف سياسية في نتائج الانتخابات، وتأكيدات على حصول عمليات تزوير، ودعوات متصاعدة لإعادة فرز الأصوات، وهو ما ألقى مزيدا من الشكوك بشأن حادثة الإحراق وطبيعة الجهة أو الجهات التي تقف خلفها، وما الذي أرادت إخفاءه تحديدا؟ وكان البرلمان العراقي قرر – قبيل الحريق– تجميد المفوضية ، والركون الى العد والفرز اليدوي لأكثر من عشرة ملايين صوت بعدما قالت الحكومة وكتل سياسية إن الانتخابات رافقتها "خروق جسيمة". وعدت الحكومة حرق موقع خزن صناديق الاقتراع في بغداد "مخططا لضرب البلد ونهجه الديمقراطي"، وأمرت الأجهزة الأمنية بفتح تحقيق وتشديد الحراسة على مخازن حفظ صناديق الاقتراع، متوعدا بملاحقة ما وصفها بـ"العصابات الإرهابية التي حاولت العبث بالأمن والانتخابات". [٣٧]

اما في انتخابات عام ٢٠٢١ المبكرة والتي جرت عقب الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في مناطق مختلفة من العراق عام ٢٠١٩ جراء نقص الخدمات، وافضت الى

تكليف السيد (الكاظمي) لتشكيل حكومة مؤقته تعد العّدة لانتخابات مبكرة والذي حدد ٢٠٢١/١٠/١٠ موعدا لها، فقد شهدت هذه الانتخابات سرعة في اعلان النتائج ودون حظر للتجوال او مفخخات او اعمال ارهابية كما كان يحدث سابقا، لكنها تميزت بضعف المشاركة الشعبية وأقل نسبة مشاركة مقارنة بالانتخابات الماضية بسبب تضائل نسبة الثقة في القوى السياسية والنظام الديمقراطي برمته ،اذ ان نسبة كبيرة من العراقيين لا يعتقدون ان الانتخابات مهمة وسط المعاناة من نقص الكهرباء والخدمات وتدهور البنى التحتية واستشراء الفساد، وقد كان لوباء كورونا دورا" في تحجيم المشاركة الشعبية وفي تراجع مظاهر العنف الانتخابي في هذه العملية الانتخابية ، وفي هذا الاطار صرح رئيس اللجنة الامنية العليا للانتخابات في العراق بان هذه الانتخابات لم تشهد خروقات امنية ، لكن مع ذلك رصدت بعثات مراقبة محلية ودولية راقبت الانتخابات عدد من الخروقات والاعمال الغير قانونية ، فقد صرحت ممثلة بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات العراقية (فيولا فون كرامون) خلال مؤتمر صحفي عقدته في بغداد ان عملية ادارة الانتخابات العراقية كانت جيدة ولا يوجد تلاعب او خروقات فيها مؤكدة ان البعثة استعانت لمراقبة هذه الانتخابات ب ١٠٠ مراقب و١٢ خبير و٥٩ دبلوماسي ،كما اشارت الممثلة الاوربية الى ان حرية التعبير تم احترامها والعراقيون كانوا قادرين على الانتخاب بشكل حر وسليم، لكن ذلك لم يمنع ان بعض العناصر المسلحة خارج السلطة (لم تسمهم) حاولت تخويف المرشحين وارعابهم خلال الحملات الانتخابية لا سيما المرشحين من النساء وهذا اثر بشكل سلبي على التنافس الانتخابي وكذلك تمزيق صور وملصقات دعاية خاصة بمرشحين، حيث ألقت قوات الأمن القبض على ١٩٠ شخصا، بشبه خرق القانون خلال الاقتراع، بحسب وزارة الداخلية .. [٣٨] كما رصد مراقبين تابعين لتحالف الشبكات والمنظمات الوطنية المراقبة للانتخابات بعض الخروقات الفنية مثل عطل بعض الاجهزة ووجود صعوبات بمسح البصمات لبعض الناخبين وتوقف بعض البطاقات الانتخابية ، كما رصدوا خروقات تتعلق بمحاولة بعض ممثلي الكيانات السياسية

والمرشحين خلال عملية الاقتراع التأثير على الناخبين عند التصويت وايضا رصدت محاولة البعض الترويج لأطراف سياسية معينة ورفع شعارات حزبية داخل مراكز الاقتراع. [٣٩]

هذه الاعمال بمجملها اثرت على عملية المشاركة في الانتخابات وفي نتائجها ومن اكثر من زاوية فهي اجبرت الكثيرين على التردد والعزوف عن الترشيح والمشاركة في الانتخابات خشية على حياتهم او حياة عوائلهم او اقربائهم الامر الذي قلل من نسب المشاركة فيها او حتى عدم مشاركة مناطق برمتها في هذه العملية ، ومن زاوية اخرى ادت هذه الاعمال الى زيادة التشكيك بنتائج الانتخابات وعدم تمثيلها لفئات كثيرة من المجتمع العراقي سواء في الداخل او الخارج وكذلك من قبل بعض المراقبين لهذه الانتخابات .

الخاتمة والاستنتاجات

اولا / العنف الانتخابي هو أذى أو تهديد بأذى لأى فرد أو ممتلكات مشتركة في العملية الانتخابية أو للعملية الانتخابية نفسها أثناء فترة الانتخابات، ويلاحظ على أن العنف لا يعرف فقط بأنه يشتمل على الأذى ولكن ايضاً التهديد بالأذى كأحد عناصر تعريف العنف الانتخابي فضلا عن الترهيب والتهديد الشفوي قد يكون فعالاً كالعنف الجسدي الحقيقي في التأثير على سلوك الناخبين والمرشحين للانتخابات بطريقة تفيد القائمين بالتهديد .

ثانيا / يمكن ان يحدث في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، او في الدول التي تسعى لتدعيم الديموقراطية فيها والتي لازالت عرضة للصدمات التي تختبر قدرة النظام السياسي على الصمود ، كما يمكن ان يحدث العنف الانتخابي في مجتمعات ما بعد الحروب والتي ينظر فيها للانتخابات على أنها هي أول

خطوات تأسيس السلام ولكن لا يزال فيها بعض التصدعات الواضحة في المجتمع، واخيرا قد يحدث العنف في المواقف التي يتطلب فيها الأمر اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي للتصديق على اتفاقيات السلام أو لتدعيم سيادة أحد الأحزاب السياسية.

ثالثا / ان العنف الانتخابي هو نوع من انواع العنف السياسي يحدث لأرباك عملية الانتخاب او التأثير عليها باي وسيلة كانت وغالبا ما ترجع جذوره الى الصراعات المجتمعية، ولكن الانتخابات قد تعطي المبررات والدوافع لإثارته.

رابعا / يستخدم العنف الانتخابي كاستراتيجية وأداة للجماعات السياسية بهدف الحصول على مكاسب انتخابية او يدخل في لعبة المنافسة والصراع على السلطة او لتغيير سلوك هذه الجماعات السياسية باتجاهات اخرى .

خامسا / العنف الانتخابي يمكن ان يحدث بسبب الصراع حول اثبات الهوية لجماعات ما او عندما يسعى المتنافسين إلى إفساد حملات الخصوم وإرهاب الناخبين والمرشحين ويستخدمون التهديدات والعنف ليؤثروا على مشاركة الناخبين، ويمكن ان يحدث في اليوم المحدد للانتخابات عندما تحدث المنافسات السياسية في لجان الاقتراع، او يمكن أن يحدث في النزاع حول نتائج الانتخابات وعدم قدرة آليات التقاضي في حل هذا النزاع في الوقت المناسب بطريقة عادلة وشفافة ، واخيرا يمكن أن يحدث عندما يتم التلاعب في مخرجات ونتائج الانتخابات بحيث لا يصل الخاسرون إلى المشاركة في الحكم.

التوصيات

١- اعداد بنك معلومات ورسم خارطة دقيقة للمراكز والمواقع التي حدثت فيها الصراعات السياسية والانتخابية والقائمين بها والعوامل التي يمكن ان تزيد من خطورة العنف الانتخابي ونوعه وطبيعته ومن ثم الشروع في تحديد الخطط والاساليب التي قد تعمل على تخفيفه او الحد منه .

٢- اصدار توجيهات مشددة وصارمة من الجهات المسؤولة بضرورة رصد وكتابة تقارير عن العنف الانتخابي في كل المناطق والمواقع وتحديد الجهات التي تقوم به.

٣- الحرص على ان تكون لجان إدارة الانتخابات فعالة وعلى قدر عالي من الاحترافية والمهنية لأنها تؤدي دوراً حيوياً في تقليل إمكانية حدوث العنف أثناء الانتخابات.

٤- التأكيد على ضرورة واهمية المراقبة الدولية والمحلية للانتخابات لأنها توفر كابح وضابط هام على سلوك كل من اعضاء الإدارة الانتخابية والأحزاب ونشطاء المجتمع المدني خلال مدة عملية سير الانتخابات.

٥- ضرورة قيام وسائل الاعلام بكل صنوفها وانواعها بأداء دورها المهني في تحمل مسؤوليتها والقيام بما مطلوب منها لأنها تؤدي دوراً مهماً في تحديد مخترقي العملية الانتخابية اذ إن وسائل الإعلام المحتّقنة والجاهلة والمسيسة يمكن أن تساهم في اشعال الصراعات ولذلك يجب اتخاذ عدة خطوات للتأكد من قيام وسائل الإعلام بالتصرف بطريقة مسئولة خلال الانتخابات بهدف الوصول إلى عملية انتخابية سلسة وسليمة.

٦- ان مواجهة الاعمال العنفّية التي تحدث في وقت الانتخابات تتطلب تنسيق الاعمال والجهود بين مسؤولي ادارة الانتخابات ومجموعات المجتمع المدني وقوات الأمن لمواجهة هذه الأحداث بفاعلية أكبر.

المصادر:

١. ابن منظور , لسان العرب , دار أحياء التراث العربي , بيروت / ١٤٠٥ هـ , مادة (عنف) ج ٩ , ص ٢٥٧ .

٢. عيسى بيرم , حقوق الإنسان والحريات العامة مقارنة بين النص والواقع , دار المنهل اللبناني , بيروت , ٢٠١١ , ص ٣٧٥ .

٣. حسنين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩ ، ص٤٢-٤٣.

٤. ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٣-٣٠٤.

٥. حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤.

٦. شمسة بوشناقة، ادم نبي: ادارة النظام السياسي للعنف السياسي في الجزائر ١٩٨٨-٢٠٠٠،مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، العدد٣، ٢٠٠٤، ص ١٢٧.

٧. نقلا عن :حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣.

٨. خضر خضر , مفاهيم أساسية في علم السياسة , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان , ٢٠٠٨ , ص ١٩١ .

٩. محسن أحمد الخضيري , إدارة الصراع – ايتراك , القاهرة , ٢٠١٠ , ص ٤٦ .

١٠. حسنين توفيق ابراهيم، العنف الداخلي في الدول العربية، مجلة قضايا استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، سوريا ،العدد (٢١) ،١٩٩٩، ص ١١ .

١١. حيدر المعتصم، العنف السياسي تحليل الصحف لظاهرة الارهاب والعنف، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩ ، ص ٤٧.

١٢. نور الدين دخان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي،٢٠١٨ ، ص ٥٥-٦١.
١٣. حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥-٤٦.
١٤. نقلا عن نبيل سعداوي ، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ،مركز الكتاب الاكاديمي ، القاهرة ،٢٠١٨ ، ص ٥١-٥٢.
١٥. برنامج الامم المتحدة الانمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات ،دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة ،نيويورك ،٢٠١٠ ، ص ٦٧.
١٦. المصدر السابق نفسه ، ص ٦٧.
١٧. دليل استرشادي، مراقبة العنف الانتخابي والحد من انتشاره، لبنان ،المعهد الديمقراطي الوطني من اجل الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين، ٢٠١٥ ، ص٧.
١٨. دليل الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، الاصدار الثالث ، لوكسمبورج ، مكتب مطبوعات الاتحاد الاوربي، ٢٠١٦ ، ص٦٧.
١٩. برنامج الامم المتحدة الانمائي، المصدر نفسه ، ص ٤.
٢٠. برنامج الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص١.
٢١. المصدر نفسه، ص ٨.
٢٢. انظر: العنف الانتخابي واثرة على العملية الديمقراطية في العراق، جامعة كربلاء ،كلية القانون في ٢٣ /٤/ ٢٠١٤ موقع law.uokerbala.edu.iq تاريخ الدخول ٦ / ٥ / ٢٠٢٢

٢٣. عدنان طه الدوري، القانون الدستوري والنظم السياسية،ط١، طرابلس، ٢٠٠٢، ص٢٥٧.

٢٤. ينظر : المادة (١) من الدستور العراقي النافذ لسـنة ٢٠٠٥.

٢٥. ينظر : المادة (٤٩) من الدستور العراقي النافذ لسـنة ٢٠٠٥.

٢٦. لمزيد من التفاصيل عن شروط العضوية ينظر : الوقائع العراقية – العدد ٤٦٠٣ في ٩ /١١ / ٢٠٢٠ ، ص٤ .

٢٧. حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ،بغداد وبيروت ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ ،ص ٣٦٩ – ٣٨١.

٢٨. لمزيد من التفاصيل عن رئاسة الوزراء وشروط الترشح والصلاحيات ينظر : المواد (٧٦ ، ٧٨ ،٨٠) من الدستور العراقي النافذ لسـنة ٢٠٠٥.

٢٩. ينظر : المادة (١٢٢) من الدستور العراقي النافذ لسـنة ٢٠٠٥.

* المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تشكلت بموجب قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ لتحل محل (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق / الهيئة الانتخابية الانتقالية) التي كانت مسؤولة عن اجراء الانتخابات وعملية الاستفتاء على الدستور في عام ٢٠٠٥ ، ينظر : موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات https://www.findglocal.com/IQ/Baghdad/ تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢١ .

٣٠. ياسين ميسر عزيز ، التنظيم القانوني للمفوضية العليا للانتخابات بين الاستقلالية والرقابة في العراق، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، غزة ، مج٣, ع٥ ، ٢٠١٧ ، ص ٥٨ وما بعدها .

٣١. لمزيد من التفاصيل عن صلاحيات المفوضية ينظر: قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جريدة الوقائع العراقية في العدد ٤٦٠٣ بتاريخ ٩/ ١١ / ٢٠٢٠.

٣٢. عبد السلام بغدادي، المرأة والدور السياسي – دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية العربية العراقية، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، عمان ،٢٠١٠ ، ص ٣٥-٣٧ .

٣٣. انظر : تقرير دولي عن مخالفات رافقت الانتخابات العراقية الاثنين ٢٨ مارس ٢٠٠٥. https://www.alittihad.ae/article/5003/2005/ تاريخ الدخول ٢٠٢١/١١/١٢ .

٣٤. المصدر نفسه.

٣٥. تقرير اخباري لوكالة رويتر تاريخ الدخول (٢٠٢٢/٣/٢١)

i -https://www.reuters.com/article/oegtp-iq-elex-candidat-mm6

٣٦. جاء ذلك في ضوء متابعات الباحث للصحف والمجلات ونشرات الاخبار على الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي.

٣٧. ينظر :https://www.skynewsarabia.com/blog/ - تاريخ الدخول ٩/١ /٢٠٢١

٣٨. ينظر :علي جواد، الاتحاد الأوروبي: لم نرصد تلاعب أو خروقات بالانتخابات العراقية ، وكالة الاناضول الموقع :https://www.aa.com tr/ - تاريخ الدخول ٦/١ /٢٠٢٢

٣٩. ينظر شذى العاملي: خروقات تشهدها الحملات الدعائية والإعلانات الانتخابية في العراق :https://www.independentarabia.com/node// - تاريخ الدخول ٦/١ /٢٠٢٢